مجتمع

أستراليا: ستيني يبيع المخدرات من دار للعجزة

وجّه الاتهام رسمياً إلى ستيني أسترالي باع المخدرات من دار العجزة التي تؤويه في ضاحية سيدني، بحسب ما كشفت الشرطة ووسائل إعلام. وكانت الشرطة قد أوقفته يوم الخميس بعد العثور على قنب هندي و«ميثامفيتامين» في سيارته. وخلال عملية تفتيش لدار العجزة حيث يقيم في ضاحية سيدني، عثرت الشرطة على مخدرات «ال اس دي» وقنب هندي وهراوة، وفق ما أوضحت الشرطة في بيانها. وقد بدأ التحقيق في عمليات الاتجار بالمخدرات هذه في يونيو/ حزيران. ومن المقرر أن يمثل المتهم أمام القضاء في الثامن من سبتمبر/ أيلول. (فرانس برس)

بيرو: 11 قتيلاً بحادث تصادم في نهر

لقي 11 راكباً على الأقل حتفهم وفُقد آخرون جرّاء اصطدام مركبين في منطقة الأمازون في بيرو، الأحد. وأفادت قناة بيرو التلفزيونية الرسمية بأن الحادث وقع في نهر هوالاغا في مويونا، إذ كانت عبّارة مليئة بالركاب تبحر باتّجاه مدينة يوريماغواس عندما اصطدمت بمركب شحن في ظل الضباب الكثيف فجراً. وأفاد المعهد الوطني للدفاع المدني، في بيان، بأنّ «هناك عدداً غير محدد من المفقودين إلى جانب 11 قتيلاً وستة جرحى». وتولّت فرق الإغاثة والشرطة مهمة البحث عن المفقودين. (فرانس برس)

ألغام العراق: 18 ألف ضحية

بغداد ـ **براء الشمري**

أعلن مسؤول المركز الجنوبي لشؤون الألغام في وزارة البيئة العراقية، نبراس فاخر التميمي، أمس، أن نحو 18 ألف شخص سقطوا بين قتيل وجريح بسبب الألغام والمخلفات الحربية في المحافظات الجنوبية خلال العقود الثلاثة الأخيرة. وأشار إلى أن ضعف التخصيصات المالية لإزالة الألغام في مناطق جنوبي البلاد، وتحديداً في محافظات البصرة وميسان وذي قار والمثنى، أثر على جهود رفع تلك المخلفات. أضاف أن وزارتي الدفاع والداخلية ومنظمات محلية وأجنبية تبذل جهداً كبيراً لإزالة المخلفات الحربية. إلا أن حجم التلوث كبير جداً، وتبلغ مساحة المناطق الملوثة بالمتفجرات أكثر من مليار متر مربع. أضاف أن «البصرة تعد الأكثر تلوثاً في عموم البلاد والعالم بالمخلفات الحربية، وقد سجلت أكثر من 50 ضحية بين متوفٍّ وجريح خلال العام الحالي، غالبيتهم من الأطفال والنساء والرعاة والمزارعين». وتابع التميمي أن «منطقة شط العرب (في البصرة) شهدت أخيراً انفجار لغم في أسرة مؤلفة من زوج وزوجة وطفل. ووفق المسوحات التي أجريت من قبل المركز، فقد وصلت أعداد ضحايا الألغام في المناطق الجنوبية منذ عام 1990 وحتى الآن إلى نحو 18 ألف ضحية بين متوفٍّ وجريح». وأكد «وجود منظمتين تقومان حالياً بإزالة الألغام، إحداهما من النرويج والأخرى من الدنمارك، عملتا على تطهير الأراضي السكنية التي تم توزيعها بين المواطنين خلال الأعوام الثلاثة الماضية الواقعة خارج محافظة البصرة».

(صباح عرار/ فرانس برس)

تعويض الفاقد التعليمي في الأردن

عمّان ـ **أنور الزيادات**

فرض تفشّي فيروس كورونا الجديد واقعاً مختلفاً على العملية التعليمية، ليس في الأردن فحسب، بل في كل دول العالم، وهو ما يوجب التعاطي مع هذا الواقع بشكل مختلف. وقد وقع التلاميذ ضحية لغياب التعليم الحضوري، الأمر الذي سبّب فاقداً تعليمياً (هدر تربوي). وعانى جزء كبير من التلاميذ نتيجة عدم توافر الأدوات الإلكترونية للتعلّم عن بُعد أو عدم امتلاكهم القدرة على التعامل معها، في بيئة مختلفة تماماً عن التعليم الحضوري المباشر، فلم يتمكّنوا من التفاعل والمتابعة المطلوبَين.

وقد طرحت وزارة التربية والتعليم الأردنية حلولاً، في محاولة لتعويض التلاميذ غيابهم عن المدرسة وما فاتهم في خلال عام ونصف عام، فكانت فكرة برنامج تعويض الفاقد التعليمي على مدى شهر واحد فقط، قبيل العام الدراسي الجديد الذي ينطلق في بداية سبتمبر/ أيلول المقبل. وقد أتى تفاعل الأهالي مع هذا البرنامج متبايناً، فثمّة من عمد إلى تسجيل أبنائه في هذا البرنامج الخاص بتعويض الفاقد، في حين أنّ آخرين لم يقتنعوا بأهميته.

ابتسام المناصير أمّ لثلاثة تلاميذ، تخبر «العربي الجديد» بأنّها عمدت إلى تسجيل ابنَيها الصغيرَين في البرنامج، لكنّ الابن الأكبر (في الصف التاسع) لم يرغب في ذلك. بالنسبة إليها، «البرنامج مقبول، لكنّه غير كافٍ لتعويض الانقطاع عن التعليم الحضوري الذي استمرّ عاماً ونصف عام»، وتدعو وزارة التربية إلى «وضع حلول واقعية لتعويض التلاميذ في خلال العام الدراسي المقبل».

أمّا محمد العبادي، وهو أب لتلميذَين في مدرسة خاصة، فيقول لـ«العربي الجديد» إنّه سجّلهما في البرنامج لعلّهما يعوّضان جزءاً ممّا فاتهما، لافتاً إلى أن «لا بديل من التعليم الوجاهي». يضيف العبادي: «كنت أفضّل بدء العام الدراسي رسمياً حتى يكون الأطفال أكثر جديّة بالتعامل مع العودة إلى المدرسة في هذه الفترة».

في هذا الإطار، يقول مدير إدارة المناهج والكتب المدرسية في وزارة التربية والتعليم، محمد كنانة، لـ«العربي الجديد» إنّ «التسجيل في برنامج تعويض الفاقد التعليمي الذي أطلقته الوزارة اختياري لمن يودّ المشاركة من التلاميذ، وقد تخطّى عدد الملتحقين به 900 ألف تلميذ وتلميذة، أي نحو 50 في المائة من التلاميذ، في حال استثناء تلاميذ الثانوية العامة غير المشمولين بالبرنامج. بالتالي إنّ هذا الرقم من أصل مليونَي تلميذ وتلميذة يُعَدّ جيداً». يضيف كنانة أنّ «الوزارة لجأت إلى مواد تعليمية مبنيّة على المفاهيم الأساسية في أربعة مباحث أساسية، هي اللغتان العربية والإنكليزية والرياضيات والعلوم، لتمكين التلميذ من المعارف والمهارات للانتقال من مرحلة دراسية إلى أخرى». ويوضح كنانة أنّ «هذه المباحث الأربعة هي الأكثر حاجة إلى التعويض، لذلك جرى التركيز عليها».

من جهتها، تقول المتخصصة في أصول التربية هبة أبو حليمة لـ«العربي الجديد» إنّ «فاقد التعليم في خلال عام ونصف عام لا يمكن تعويضه في شهر واحد. كذلك إنّ تعويض الفاقد بأربع مواد أمر غير كافٍ، إذ ثمّة فاقد في المواد الأخرى كذلك وليس فقط في اللغتَين الأساسيتَين والرياضيات والعلوم». تضيف أبو حليمة أنّ «حرية الاختيار للمشاركة بالفاقد أو عدم المشاركة أدّت إلى النظر إلى هذا البرنامج كأمر غير مهم من قبل بعض الأهالي والتلاميذ»، لافتة إلى أنّ «تلاميذ كثيرين لم يعودوا إلى المدرسة بنشاطهم، بل بكسل واضح وعدم جديّة».

في سياق متصل، يقول المدرّس المتقاعد في وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (أونروا) خالد جوهر لـ«العربي الجديد» إنّه «كان من الأفضل بدء العام الدراسي في الأوّل من سبتمبر المقبل، وبرنامج تعويض الفاقد التعليمي في بداية شهر أغسطس/ آب الجاري» للنجاح في المهمة. ويشير جوهر إلى أنّ «مدارس وكالة أونروا كانت رائدة في السابق في مواكبة التطوّرات التربوية، وفي مستوى التحصيل التربوي لتلاميذها، مقارنة بالمدارس الحكومية والخاصة. لكنّ تخبّطاً وعشوائية وعدم استعداد لاستقبال العام الدراسي سُجّلت لدى دائرة التربية والتعليم، فماكينات النسخ لا تحوي حبراً، وثمّة نقص كبير في الورق، الأمر الذي أدى إلى عدم توفير المواد التعليمية الخاصة ببرنامج تعويض الفاقد التعليمي، وبالتالي حرمان التلاميذ ذلك التعويض».

فشل الإدارات التربوية

يقول المدرّس المتقاعد خالد جوهر إن «عدم توافر خطة تربوية وإدارية لاستقبال العام الدراسي الجديد يدلّ على فشل الإدارات التربوية والإدارية التي تشرف على التعليم، وهو أمر يُعزى إلى سوء اختيار الإدارات. فمن الأولويات الأساسية قبل الانطلاق بعام جديد، دراسة واقع المدارس من ضمن خطة إدارية وتربوية شاملة».

تحقيق

يتكرر سقوط الأبرياء في حوادث تقع في مستشفيات العراق الذي يشهد اضطرابات سياسية واقتصادية كبيرة، وقد قضى العشرات في حادثي احتراق مستشفيين خلال أشهر. ويبدو أن فرص تفادي حوادث أخرى ضئيلة

مستشفيات العراق
ضحايا الفساد السياسي يتزايدون

حريق مستشفى الناصرية دليل جديد على انهيار القطاع الصحي (أسعد نيازي/ فرانس برس)

بغداد ـ **كرم سعدي**

رفعت فاجعة مقتل وجرح عشرات في الحريق الذي اندلع في مستشفى الحسين بمدينة الناصرية جنوبي العراق في 12 يوليو/ تموز الماضي، الغطاء عن واقع القطاع الصحي في البلاد، في ظل تحذيرات من قرب انهياره بالكامل بسبب سوء حال منشآت المستشفيات المشيّدة منذ السبعينيات والثمانينيات من القرن العشرين، وعدم الاهتمام بتحديث النظام الصحي وبناه التحتية طوال الأعوام الـ18 الماضية التي أعقبت الغزو الأميركي للبلاد عام 2003، وإطاحة نظام الرئيس السابق صدام حسين. وكانت ردهة الأطفال في مستشفى «خدج» بالعاصمة بغداد شهدت أحد أكبر مآسي حوادث الحرائق في العراق عام 2016، حين قتِل 20 رضيعاً وأصيب عشرات آخرون إضافة إلى عدد من النساء بحروق بالغة. وأعقبت ذلك حوادث أخرى مماثلة شملت مستشفيات في مدينتي البصرة ومحافظة ميسان، ثم مستشفى ابن الخطيب ببغداد قبل أشهر، حين قضى أكثر من مائة مريض وجرح 110 آخرون، ما دفع وزير الصحة حسن التميمي إلى الاستقالة، وصولاً إلى حادث مستشفى الناصرية الأخير. ويعزو مسؤولو جهاز الدفاع المدني غالبية الحرائق إلى تهالك مباني المستشفيات وقِدَمها، وانعدام التجهيزات الخاصة بالإطفاء داخلها، إضافة إلى افتقارها إلى مخارج طوارئ مناسبة، علماً أن التحقيق الخاص بحادث مستشفى ابن الخطيب ببغداد كان ألزم وزارة الصحة «بفرض عقوبات انضباط تتناسب مع خطورة الحادث»، بينها إعفاء مدير المستشفى والمعاون الإداري، ومسؤول الدفاع المدني، ومدير صحة بغداد من مناصبهم.

يوضح مسؤول بارز في وزارة الصحة تحدث لـ «العربي الجديد» طلب عدم الكشف عن اسمه، أن «غالبية المستشفيات والمنشآت الصحية في البلاد شيّدت قبل 40 أو حتى 50 عاماً، ولم تخضع طوال أعوام طويلة لأية عمليات تأهيل أو تطوير في هندستها الداخلية والخارجية وبنيتها الأساسية وتجهيزاتها.

ويشير إلى أن «نحو 190 مستشفى حكومياً شيّدت بين عامي 1956 و2001 تتوزع في أنحاء العراق، بينها 45 توجد في العاصمة بغداد. وغالبيتها ضخمة وذات قدرات استيعاب كبيرة جداً، وبينها مستشفى الرشيد العسكري ومستشفى غالب بن عبد الله الليثي العسكري أيضاً الذي أغلق بعد حل الجيش السابق، ونُهبت محتوياته خلال الغزو الأميركي عام 2003». ويحدد المسؤول ذاته عدد المستشفيات الحكومية التي شيّدت بعد عام 2003 بتسعة فقط، بينها أربعة بتمويل من منظمة الأمم المتحدة والجيش الأميركي. ويكشف وجود 235 مستشفى خاصاً «تعكس واقع اعتبار القطاع الصحي استثماراً جيداً في العراق، علماً أن هذه المستشفيات تقدم خدمات طبية بكلفة باهظة، ما يجعل روادها من أصحاب الدخل المرتفع، في وقت يعيش أكثر من 30 بالمائة من الشعب تحت خط الفقر».

ويلفت المسؤول إلى أن «عدد الأطباء في البلاد لا يتجاوز 27 ألفاً، مع وجود نقص حاد في تخصصات محددة، مثل التخدير وطب الأعصاب وجراحة المسالك البولية، وأن القدرة الاستيعابية للمستشفيات لا تزال أقل من 45 ألف سرير، وهو رقم غير منطقي في بلد يسكنه أكثر من 40 مليون شخص، علماً أن الغريب أن جائحة كورونا التي ضربت العالم نهاية عام 2019، لم تحفز المسؤولين على إيجاد حلول أو التفكير في تسريع بناء مستشفيات حكومية، من أجل رفع عددها إلى 300 مستشفى، وهو ما تحتاجه البلاد فعلياً، في وقت يجب هدم نحو 80 مستشفى باتت غير صالحة للاستخدام». وتشير إحصاءات رسمية إلى أن نسبة الأطباء في العراق لا تتجاوز 0,8 لكل ألف مواطن، والممرضين 2,1 لكل ألف مواطن. أما عدد أسرّة المستشفيات فتبلغ 1,1 لكل ألف مواطن.

محاصصة وصفقات

يرى المسؤول أن هيكلية وزارة الصحة تواجه فساداً مروعاً، وتخضع منذ أكثر من 16 عاماً لتغييرات أضعفت إدارتها فرضتها معادلات المحاصصة الطائفية والحزبية والتجاذبات والصراعات السياسية بين حزب الدعوة الإسلامية بزعامة نوري المالكي، والتيار الصدري بزعامة مقتدى الصدر. وكانت صحيفة «المدى» القريبة من دوائر صنع القرار في بغداد ومحافظة أربيل، كشفت أن الميزانيات المالية السنوية للحكومة منحت، في الأعوام الـ14 الماضية، وزارة الصحة مبالغ مقدارها 50 تريليون دينار (نحو 40 مليار دولار وفقاً لأسعار الصرف المحددة بين عامي 2007 و2019).

كما تلقت الوزارة خلال الفترة ذاتها منحاً ومساعدات عدة من الأمم المتحدة واليابان والولايات المتحدة وألمانيا ودول أخرى.

وفي أكبر دليل على الفساد المستشري في المؤسسة الصحية، اتهمت وزيرة الصحة عديلة حمود عام 2017 بالتورط في فضيحة شراء 26،140 حذاء طبيا من البرتغال في صفقة قيمتها 900 مليون دولار. ويكشف الناشط الحقوقي وعضو التيار المدني، سلام الموسوي، الذي يشارك في حملة تهدف إلى منع الإفلات من العقاب، أن «هيئة النزاهة أعدّت نحو 500 ملف فساد خاص بوزارة الصحة، لكن التجاذبات والتأثيرات السياسية أوقفت تفعيل نظر الهيئات المختصة فيها». يضيف: «وزارة الصحة منهكة بالكامل بسبب المحاصصة وسيطرة الأحزاب عليها، وتفشي الفساد فيها، ما جعل الأطباء يهربون للعمل في دول الخليج ودول أخرى، وفرض معاناة القطاع من نقص حاد في عدد كبير من التخصصات، ما يؤكد أن الوزارة تشكل فعلياً بيئة لطرد الكفاءات، في حين لا يطبق أي قانون لحماية حقوق الأطباء والعاملين الصحيين». وحمّل الموسوي رئيس الوزراء السابق نوري المالكي مسؤولية هدر فرص بناء عشرات من المستشفيات الحديثة، حين ارتفع سعر برميل النفط الواحد إلى 120 دولاراً، كونه أغفل معالجة مشكلات الفساد غير المنطقية في حكومتين ترأسهما.

30,000

عدد الأطباء العاملين في العراق اليوم، وهو متدن جداً لخدمة أكثر من 40 مليون مواطن.

لا ثقة

يقول الطبيب المتخصص في الأورام، علي العزي، الذي غادر العراق قبل نحو ستة أعوام، بعدما هدده مسلحون إثر خلاف نشب مع موظفين في وزارة الصحة، لـ «العربي الجديد» إن «كل الظروف غير ملائمة لاستمرار عمل الأطباء ذوي الكفاءة غير التابعين للأحزاب داخل البلاد، ما أوجد ظاهرة هروبهم المستمر إلى الخارج، فهم يهددون منذ عام 2003 من مليشيات وجماعات مسلحة، وكذلك من أهال يفقدون مرضاهم، كما أن الدولة لا تحميهم في ممارستهم المهنة». ويشير إلى أنه يتواصل اليوم مع أطباء عراقيين آخرين في دول مختلفة داخل أوروبا والولايات المتحدة الأميركية وأستراليا، ودول عربية. وكان المتحدث باسم وزارة الصحة العراقية، الدكتور سيف البدر، قال في تصريحات صحافية سابقة أن أكثر من 20 ألف طبيب هاجروا منذ عام 2003، وبينهم أصحاب كفاءات نادرة، في حين أن عدد الأطباء العاملين لا يتجاوز 30 ألفاً يخدمون أكثر من 40 مليون مواطن. ووفق تقرير أعدّه أخيراً موقع «نومبيو» المتخصص في البحوث وتصنيف الدول بحسب كلفة العيش وظروفها، ونشرته مجلة «سيو وورد»، يحتل العراق المركز ما قبل الأخير في التصنيف العالمي، وتحديداً المركز 87 بين 88 دولة شملها المؤشر.

من جهته، يقول عادل شهاب الذي رافق شقيقه لإجراء عملية استئصال للزائدة الدودية في لبنان لـ «العربي الجديد»: «لا ثقة في مستشفيات العراق حتى للخضوع لعملية جراحية بسيطة. وقبل ثلاثة أعوام، فقدت عائلتي أحد أفرادها نتيجة خطأ في التشخيص الطبي». يضيف: «يعرف جميع العراقيين الواقع الصحي السيئ في بلدهم حيث لا يمكن إحصاء عدد الأشخاص الذين قضوا بسبب تشخيص طبي خاطئ، وضحايا العمليات الطبية الفاشلة، أو الأدوية غير الفاعلة أو تلك التي انتهى مفعولها، لذا يفضل كثيرون إجراء حتى العمليات البسيطة في الخارج».

أكثر من 20 ألف طبيب هاجروا منذ 2003 بينهم أصحاب كفاءات نادرة

يحتاج العراق إلى 300 مستشفى ويجب هدم 80 غير صالحة للاستخدام

لا ينتهي الحديث في العراق عن أن وزارة الصحة، كما باقي الوزارات، بؤرة للمكاسب المالية والسياسية للأحزاب. وهو أمر متداول في الشارع على غرار الغرف المغلقة للقادة السياسيين.

وكان وزير الصحة السابق علاء علوان الذي استقال عام 2019، بعد عام واحد على توليه المنصب، قال في حديث لوكالة «رويترز»: «تراجع الوضع الصحي في شكل كبير في العراق خلال العقود الثلاثة أو الأربعة الماضية. وأسباب هذا الواقع مرتبطة بعدم إعطاء الحكومات المتعاقبة أولوية للنظام الصحي». وبرر علوان استقالته بالفساد المستشري الذي «لا يمكن التغلب عليه»، وتعرضه لتهديدات من أطراف تعارض جهوده في إصلاح عمل القطاع الصحي.

«إيدا» يغرق نيو أورليانز بالظلام

ضرب الإعصار «إيدا» ولاية لويزيانا الأميركية في ذكرى مرور 16 عاماً على الإعصار «كاترينا» الذي ضربها عام 2005، وسط تحذيرات من فيضانات

بعد نحو 16 عاماً من تدمير الإعصار «كاترينا» مدينة نيو أورليانز، أكبر مدن ولاية لويزيانا الأميركية، ضرب الإعصار «إيدا» الولاية نفسها، لتغرق نيو أورليانز في الظلام. كما تسبب الإعصار بمقتل شخص من جرّاء سقوط شجرة في بريريفيل الواقعة على بعد نحو 97 كيلومتراً شمال غربي نيو أورليانز، وفق ما أفاد مكتب شرطة مقاطعة أسينشن. ووصل «إيدا» إلى ساحل لويزيانا كعاصفة من الفئة الرابعة لكنه تراجع إلى الفئة الأولى بحلول صباح أمس. وحذر خبراء الأرصاد من الرياح المدمرة والأمطار الغزيرة التي قد تسبب فيضانات مفاجئة وعواصف تهدد الحياة، إذ يواصل «إيدا» سيره عبر جنوب شرق لويزيانا ثم إلى ميسيسيبي. ووصل الإعصار إلى اليابسة في اليوم نفسه الذي دمر فيه الإعصار «كاترينا» لويزيانا وميسيسيبي قبل 16 عاما، وبلغت سرعة رياحه 230 كيلومتراً في الساعة، ليصبح خامس أقوى إعصار يضرب البر الأميركي الرئيسي على الإطلاق. وتسبّبت العاصفة بانقطاع الطاقة عن نيو أورليانز بأكملها، وعن أكثر من مليون شخص في أنحاء لويزيانا، بحسب الموقع المتخصص «باور أوتاجيو إس». وقالت عمدة نيو أورليانز لاتويا كانتريل: «لم تعد لدينا طاقة على مستوى المدينة! عليكم التزام الأماكن الآمنة. هذا ليس الوقت المناسب للخروج».

وأفادت الشركة المزودة بالكهرباء «إنترجي» بأنها تدعم «مجلس المجاري والمياه في نيو أورليانز بالطاقة، ليتمكّن من تشغيل محطات ضخ المياه للسيطرة على الفيضانات». وأصدرت هيئة الأرصاد الجوية الوطنية تحذيرات من العواصف والفيضانات في مناطق، بما فيها بلدة جان لافيت، جنوب نيو أورليانز. في هذا السياق، قال رئيس البلدية تيم كرنر إن ارتفاع منسوب المياه أدى إلى حدوث خرق في السدود، مضيفاً: «حل دمار كامل وكارثة، تجاوزت (المياه) سدود بلدتنا. لدينا 75 إلى 200 شخص عالقين في باراتاريا، بعدما انهار جسر معلّق يربط الجزيرة باليابسة. لا تزال الرياح قوية للغاية، لا يمكننا إنزال قوارب إلى المياه للوصول إليهم». كما أوضح كرنر أنه «لدينا مجموعة صغيرة تحاول إخراج الأشخاص الأكثر عرضة للخطر. إنه وضع خطر للغاية. لم يسبق قط أن رأيت هذا الكم من المياه في حياتي».

وأعلن الرئيس الأميركي جو بايدن، الذي وصف «إيدا» بـ«العاصفة التي تشكّل تهديداً لحياة» السكان، أن لويزيانا تعيش «كارثة كبرى» وهو أمر يتيح لها الحصول على المساعدات الفدرالية.

واجتاحت الأمطار والرياح العاتية شوارع نيو أورليانز المهجورة خلال الصباح، وهزّت نوافذ المتاجر التي تم تحصينها والمنازل التي وضعت حولها أكياس الرمل.

ورجّح حاكم لويزيانا جون بل إدواردز أن يكون إعصار «إيدا» أقوى عاصفة تضرب الولاية منذ عام 1850. وقال: «لا شك في أن الأيام والأسابيع المقبلة ستكون صعبة للغاية»، مضيفاً أنه قد يتعيّن على البعض البقاء في مكان آمن لمدة تصل إلى 72 ساعة. وقال في تغريدة سابقة: «أعثروا على المكان الأكثر أماناً في منازلكم ولازموه إلى أن تمر العاصفة». واستجاب معظم السكان للتحذيرات من أضرار كارثية ولأوامر السلطات بالهرب. واكتظت الطرقات المؤدية إلى مخارج نيو أورليانز بالسيارات في الأيام التي سبقت وصول «إيدا».

ورأى إدواردز أن «إيدا سيمثّل اختباراً خطيراً جداً لأنظمة السدود لدينا»، التي تشمل شبكة واسعة من المضخات والبوابات والسواتر الترابية والإسمنتية التي تم توسيعها بعد «كاترينا»، وقال إن العاصفة «تمثّل صعوبات كبيرة للغاية بالنسبة إلينا، في وقت تعاني فيه المستشفيات من الاكتظاظ بمرضى كوفيد-19». وتعد لويزيانا، حيث معدلات التطعيم منخفضة، من بين الولايات الأكثر تضرراً جرّاء الوباء، وهو أمر يشكّل ضغطاً كبيراً على المستشفيات. وفي وقت سابق، قال إدواردز إن «التفكير في وصول عاصفة قوية مثل الإعصار إيدا إلى البر في هذه الذكرى أمر مؤلم للغاية». ويتوقع أن يبلغ منسوب الأمطار في أجزاء من جنوب لويزيانا 25 إلى 46 سنتيمتراً حتى يوم أمس، وأعلى من ذلك في بعض المناطق. وأول من أمس، أعلن البيت الأبيض أنّ الوكالات الفدرالية نشرت أكثر من ألفي عنصر طوارئ في المنطقة، بينهم 13 فريقاً متخصصاً في البحث والإنقاذ في المدن، إلى جانب إمدادات من الغذاء والمياه ومولّدات كهرباء. أضاف أن السلطات المحلية والصليب الأحمر ومنظمات أخرى أعدّت عشرات مراكز الإيواء التي تتسع لـ16 ألف شخص على الأقل. إلى ذلك، حذّر علماء من ازدياد نشاط الأعاصير عموماً، مع ارتفاع حرارة سطح المحيطات جرّاء تغيّر المناخ، ما يمثّل بدوره تهديداً متزايداً لسكان المناطق الساحلية حول العالم.

(فرانس برس، أسوشييتد برس)

طُلب من السكان البقاء في أماكن آمنة (برانجون بيل/Getty)

ما زالت الرياح قوية للغاية (برانجون بيل/Getty)

مصر: أكثر من 11 ألف مختفٍ قسراً خلال 7 سنوات

عادة ما تزداد الاعتقالات خلال التظاهرات (محمد الشاهد/ فرانس برس)

يأتي اليوم الدولي لضحايا الاختفاء القسري في وقت تستمر السلطات المصرية في إخفاء مواطنيها ومعارضيها قسراً، ولا يكون أمام الأهل غير الانتظار

القاهرة ـ **العربي الجديد**

وسط ساحة بوتسدام، في العاصمة الألمانية برلين، نظّمت عائلات المعتقلين والمخفيين السوريين قسراً وقفة احتجاجية، إذ علقوا هواتف في محاولة لتوثيق حالة انتظارهم الدائمة للحصول على إجابات عن مصير أحبتهم. وتنتظر آلاف العائلات السورية والمصرية مكالمة هاتفية ليعرفوا إن كان أحبتهم بخير، أو أنهم ما زالوا أحياءً، أو ليخبرهم أحد ما أنهم توفوا، علّهم يرتاحون من حالة القلق والانتظار لمعرفة المصير الغامض لأحبائهم المختفين قسراً. وبحسب منظمة العفو الدولية، فإنّ ضحايا الاختفاء القسري أشخاص اختفوا فعلياً بعيداً عن أحبائهم ومجتمعهم، ويختفون عندما يقبض عليهم مسؤولو الدولة (أو أي شخص يعمل بموافقة الدولة) من الشارع أو من منازلهم، ثم ينكرون ذلك الأمر، أو يرفضون الكشف عن مكان وجودهم. ففي بعض الأحيان، قد يقوم بعمليات الإخفاء عناصر مسلحة غير تابعة للدولة، مثل جماعات المعارضة المسلحة. والإخفاء يُعَدّ دائماً جريمة بموجب القانون الدولي. ولا يُطلَق سراح هؤلاء الأشخاص مطلقاً، ويبقى مصيرهم مجهولاً. وغالباً ما يتعرض الضحايا للتعذيب، أو يقتل العديد منهم، أو يعيشون في خوف دائم من التعرض للقتل. ويعلمون أن عائلاتهم ليس لديها أي فكرة عن مكان وجودهم، ولا فرصة في أن يأتي أحد ما لمساعدتهم. وحتى إذا نجوا من الموت، وأطلق سراحهم في نهاية المطاف، تبقى الجراح البدنية والنفسية تعيش معهم. وتنص الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري في المادة الأولى، على أنه «لا يجوز تعريض أي شخص للاختفاء القسري، ولا يجوز التذرع بأي ظرف استثنائي كان، سواء تعلق الأمر بحالة حرب أو التهديد باندلاع حرب، أو بانعدام الاستقرار السياسي الداخلي، أو بأية حالة استثناء أخرى، لتبرير الاختفاء القسري». وتعتبر المادة السابعة من نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية الاختفاء القسري جريمة ضد الإنسانية، ما يعني أنّها من الجرائم التي تشملها صلاحيات المحكمة القانونية». وعلى غرار سورية والعديد من الدول، تستمرّ جرائم الإخفاء القسري في مصر. ومنذ وصول الرئيس عبد الفتاح السيسي إلى سدة الحكم عام 2014، وصل عدد المخفيين قسراً إلى 11,224 حالة من مختلف الأعمار، من بينها 3045 حالة إخفاء قسري في عام 2020 وحده، فضلاً عن قتل 59 مخفياً قسراً خارج نطاق القانون من قبل الدولة بعد ادعاء تبادل إطلاق نار وإعلان مقتلهم، على الرغم من توثيق اختفائهم السابق لهذا الإعلان، وذلك بحسب مركز الشهاب لحقوق الإنسان (منظمة حقوقية مصرية مستقلة توفر الوعي الحقوقي والقانوني للمواطنين وترصد وتوثق الأحداث والانتهاكات التي يتعرض لها أي مواطن على أرض مصر، بما يضمن لكل إنسان حق التمتع بكل الحقوق والحريات، سواء بسواء دون تميز أو تحيز.

وبمناسبة اليوم الدولي لضحايا الاختفاء القسري الذي صودف يوم الاثنين، حذر الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريس، في بيان، من استخدام الاختفاء القسري كوسيلة للقمع والإرهاب وخنق المعارضة. وقال: «ما زال الاختفاء القسري، في حين أنه محظور تماماً بموجب القانون الدولي لحقوق الإنسان في جميع الظروف، يستخدم في أرجاء العالم كوسيلة للقمع والإرهاب وخنق المعارضة». أضاف: «للمفارقة يتم استخدامه أحياناً بذريعة مكافحة الجريمة أو الإرهاب»، مشيراً إلى أن «المحامين والشهود والمعارضة السياسية والمدافعين عن حقوق الإنسان معرضون لخطر الاختفاء القسري على وجه الخصوص». وأشار غوتيريس إلى أن الاختفاء القسري «يحرم العائلات والمجتمعات الحق في معرفة الحقيقة عن أحبائهم والمساءلة والعدالة والتعويضات»، مؤكداً ضرورة أن «تفي كل الدول بالتزاماتها بمنع الاختفاء القسري، والبحث عن الضحايا، والتحقيق مع الجناة ومقاضاتهم ومعاقبتهم». أضاف: «في هذا اليوم الدولي، أكرر دعوتي لجميع الدول إلى التصديق على الاتفاقية الدولية لحماية كل الأشخاص من الاختفاء القسري والتعاون مع لجنة الأمم المتحدة والفريق العامل المعني بحالات الاختفاء القسري».

دخلت الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري حيز التنفيذ في عام 2010. وتهدف إلى منع الاختفاء القسري مع كشف تفاصيل حقيقة ما جرى والحرص على تحقيق العدالة للناجين والضحايا وعائلاتهم، والكشف عن الحقيقة، وتلقي التعويض المناسب. وعلى الرغم من النداءات الدولية والأممية على مدار السنوات الماضية بنهي الأنظمة عن هذه الجريمة، ودعوة الدول للتصديق على الاتفاقية الدولية، ما زال النظام المصري يواصل الإخفاء القسري بحق معارضيه، ولا يستثني الناشطين البارزين والمؤثرين في الرأي العام.

على غرار سورية والعديد من الدول، تستمرّ جرائم الإخفاء القسري في مصر

حذر غوتيريس من استخدام الاختفاء القسري كوسيلة للقمع

النص الكامل على الموقع الالكتروني

«جاسم وحمد بن جاسم الحيريه» تستعرض مساريعها

دور العمل الخيري بتوفير المساندة النوعية للقطاعات التعليمية

تنطلق مؤسسة جاسم وحمد بن جاسم الخيرية في بناء إستراتيجيتها من رسالتها "صحة وتعليم لحياة أفضل" وذلك لإدراكها العميق بأهمية قطاعي الصحة والتعليم في تحسين الواقع المعاشي لمختلف الشعوب حول العالم وبالتالي أرادت أن تترك بصمتها في هذا الإطار من خلال صياغة وتنفيذ العديد من المشاريع والمبادرات التي تكرس تلك الرسالة الإنسانية لدعم رغبة أبناء المناطق الفقيرة والنائية في امتلاك الأدوات المعرفية التي تمكنهم من بناء مستقبل واعد يعزز من مشاركتهم التنموية في بلدانهم وبلورة سبل استدامتها.

أحد الفصول الدراسية بالمدرسة الباكستانية الدولية في الدوحة

فعاليات مبادرة أليس الشرق الأوسط السنوية التي أطلقها مركز حمد بن جاسم لتعليم علوم الحوسبة

سعيد مذكر الهاجري

قامت المؤسسة بنشاط كبير في حقل التعليم على المستوى المحلي والدولي والذي تدعم من خلاله القطاع التعليمي بإطلاق مشاريع رائدة كبناء المجمعات التعليمية ومساندة الطلبة المحتاجين بدفع تكاليف دراستهم الجامعية أو المدرسية للتخفيف من الأعباء المالية المترتبة عليهم، الأمر الذي من شأنه أن ينعكس إيجابا على مستوى تحصيلهم الأكاديمي والثقافي.

حيث تتضمن خارطة المشاريع والمبادرات التعليمية التي نفذتها مؤسسة جاسم وحمد بن جاسم الخيرية على مدار الأربع سنوات الماضية مجموعة من المشاريع النوعية من أهمها على المستوى الدولي بناء مجمعين تعليميين في باكستان ومعهد حمد بن جاسم للتدريب الصناعي بالهند، في حين أن المشاريع الداخلية ضمن دولة قطر شهدت تنوعا ملحوظا من خلال بناء العديد من الشراكات مع المؤسسات التعليمية في دولة قطر وفي مقدمتها عدد من الجامعات وكذلك تقديم مختلف أشكال الدعم للعديد من المدارس الخاصة ومدارس الجاليات في محاولة من جانبها إلى توحيد الجهود الرامية للارتقاء بالعملية التعليمية، فضلا عن مساندة جهود الجمعيات ذات الأنشطة التعليمية.

تنوع الدعم

وأشار السيد سعيد مذكر الهاجري الرئيس التنفيذي لمؤسسة جاسم وحمد بن جاسم الخيرية، أن دعم تطلعات الأفراد في العديد من الدول في تلقي التعليم الملائم والذي يتماشى مع طموحهم بمستقبل أفضل يؤكد حرص المؤسسة على القيام بدور فعال في ترك بصمة رائدة من خلال مساندة العملية التعليمية في أكثر المناطق احتياجا، وذلك انطلاقا من إيمان المؤسسة العميق بالقيمة الحضارية والإنسانية التي يمكن أن تخلقها مشاريعها ضمن تلك التجمعات السكانية ودورها في تحقيق نهضة مجتمعية شاملة تنعكس على الواقع الاجتماعي والاقتصادي والثقافي، موضحا أنه من أهم مشاريع المؤسسة دوليا تأسيس معهد حمد بن جاسم للتدريب الصناعي بتكلفة إجمالية تقارب الـ 3 مليون ريال قطري. والذي تم تشييده بولاية ماهاراشترا في الهند بالتعاون مع مؤسسة كوكن للتنمية الاجتماعية والمعترف به من قبل المجلس الوطني للتدريب المهني ومديرية التعليم والتدريب المهني بولاية ماهاراشترا والذي يعنى بتقديم تعليم مهني متخصص في مجالات الكهرباء والميكانيكا واللحام والسباكة وميكانيكا السفن وتشمل هذه الأقسام 12 وحدة فرعية بطاقة استيعابية تقدر بنحو 300 طالب سنوياً.

كذلك أنجزت المؤسسة مجمعين تعليميين أحدهما للبنين والآخر للبنات في باكستان بتكلفة تجاوزت المليون دولار وبطاقة استيعابية تبلغ الـ 1200 طالب وطالبة. حيث يتكون كل مجمع من 10 فصول دراسية، ومعملاً للعلوم، ومعملاً للحاسوب، ومكتبة، وصالة للطعام بالإضافة إلى المرافق الخدمية.

ومدرسة سجى للتعليم الخاص والتابعة لمركز حمد بن جاسم للرعاية التأهيلية المتكاملة بقطاع غزة حيث توفر للطالبات والطلاب من ذوي الإعاقة خدمات التعليم الخاص فضلا عن خدمات العلاج الطبيعي والوظيفي وعلاج النطق ومشاكل الكلام.

> مدرسة سجى للتعليم الخاص بقطاع غزة تساند ذوي الاحتياجات لتحقيق طموحاتهم

> أنشأت المؤسسة مجمعين تعليميين في باكستان بقيمة تتجاوز المليون دولار أميركي

أولوية التعليم

وعلى المستوى المحلي أوضح الرئيس التنفيذي أن المشاريع والمبادرات المحلية التي نفذتها المؤسسة في دولة قطر لدعم القطاع التعليمي تشكل أولوية بالنسبة لها، حيث تتنوع أشكال ذلك الدعم من خلال المساهمة في تطوير البنى التحتية للعديد من مدارس الجاليات وتكريم طلبتها المتفوقين، وفي مقدمة تلك المشاريع توسعة المدرسة الباكستانية الدولية في العاصمة الدوحة والذي بلغت تكلفته 5 مليون ريال قطري وشملت التوسعة تشييد وتأثيث 13 غرفة صفية، بالإضافة إلى غرفتين للمدرسين، وغرفة مختبر ومسرح صغير ومرافق أخرى، تمتد على مساحة 2000 متر مربع، بطاقة استيعابية 325 طالب.

كذلك من مبادرات المؤسسة التعليمية قيامها بسداد الرسوم الدراسية للطلاب المحتاجين في مختلف المرحل التعليمية، مشيرا إلى أن قيمة الدعم خلال الربع الأول من العام 2021 فقط، تجاوزت الـ 600 ألف ريال قطري توزعت على مختلف تلك المراحل التعليمية ويأتي هذا الدعم في إطار إبرام العديد من التفاهمات والشراكات مع المؤسسات التعليمية المختلفة في قطر ومنها جامعة قطر، وجامعة كانيجي ميلون - قطر، وجامعة شمال الأطلنطي.

وحول صيغة وطبيعة التعاون مع تلك المؤسسات، أشار إلى مذكرة التفاهم الموقعة سنة 2018 بين جامعة قطر ومؤسسة جاسم وحمد بن جاسم الخيرية والتي تقدم المؤسسة بموجبها مكافآت مالية للطلبة القطريين المتفوقين أكاديميا إضافة لسداد الرسوم الدراسية الفصلية للطلبة غير القطريين من ذوي الدخل المحدود، وذلك عبر برنامج المساعدات المالية للطلبة غير القادرين (دعم طالب جامعي). الأمر الذي من شأنه التخفيف من وطأة الحاجة على طالبي العلم من مختلف المراحل التعليمية والذي سينعكس بالضرورة على مستوى تحصيلهم الأكاديمي.

> دعمت المؤسسة مدارس الجاليات والمبادرات التعليمية والثقافية في دولة قطر

أرقى المعايير

كما أن الدعم لا يقتصر عند حدود دعم المؤسسات التعليمية التقليدية فعلى حيث وفرت مؤسسة جاسم وحمد بن جاسم الخيرية الدعم لبرامج جمعية المحاسبين القانونيين القطرية، الهادفة لخدمة الخريجين من المحاسبين القطريين وتأهيلهم لنيل الشهادات المهنية المختلفة والمعتمدة دوليا.

كذلك قامت المؤسسة بتأسيس مركز حمد بن جاسم لتعليم علوم الحوسبة بالتعاون مع جامعة كارنيجي ميلون في قطر، وبتكلفة بلغت 4 مليون ريال قطري وجاءت تلك المبادرة نظرا لإدراك المؤسسة بضرورة الاهتمام بالتكنولوجيا للارتقاء بنوعية التعليم، ونشر الوعي بين طلبة المدارس بأهمية دور علوم الحاسب الآلي في تطوير المجتمعات وتشجيعهم على دراسة التخصصات العلمية، والمساهمة في بناء الاقتصاد الوطني القائم على المعرفة. كذلك أطلق المركز مشروع أليس الشرق الأوسط ومايند كرافت لتعليم البرمجة وعلوم الكمبيوتر بالاعتماد على أحدث مناهج التعليم عالمياً. وتدعم مؤسسة جاسم وحمد بن جاسم الخيرية جمعية الكشافة والمرشدات القطرية؛ مساهمةً منها في إنجاح مبادرة «رسل السلام» التي تتبنّاها الجمعية، والتي تهدف إلى تأهيل وتوظيف ذوي الاحتياجات الخاصة وتمكينهم مجتمعيا للاستفادة من طاقاتهم في عملية التنمية. كما وفرت الدعم لمسابقة "إذاعي المستقبل" التي تم إطلاقها على مستوى دولة قطر بمشاركة 20 مدرسة من المرحلة الإعدادية برعاية مكتب الإشراف التربوي بوزارة التعليم والتعليم العالي.

> مركز حمد بن جاسم للتدريب الصناعي في الهند يعكس الأثر النوعي لمشاريع المؤسسة

نماذج ريادية

وختم السيد الهاجري حديثه بالقول: إن المؤسسة مستمرة بتنفيذ مشاريعها الرائدة والتي تهدف إلى زيادة الرفاه والنماء والازدهار في المجتمعات وتمكينها بالعلم والمعرفة، من خلال بناء وتطوير قدرات الإنسان في كل مكان مستندة إلى قيم ثابتة تقوم على مبادئ الشفافية - التميز- الشراكات - المرونة والرغبة الجادة للمساهمة في بناء منظومة تعليمية مبتكرة تدعم متطلبات سوق العمل المتجددة وتشكل رافدا هاما من روافد التنمية للمجتمعات ويسعدنا في مؤسسة جاسم وحمد بن جاسم الخيرية أن نكون جزءا من تلك الجهود.

خريجي معهد حمد بن جاسم للتدريب الصناعي في الهند

الطفولة المبكرة وتنمية القدرات